كما ان الامم المتحدة كأداة لتنفيذ رغبة المجتمع الدولي أثبتت فشلها أيضا(٩). ان كلام ماليسون قد ثبتت صحته ، فالقضية الفلسطينية تعتبر « حالة قانونية » لا سابقة تاريخية لها . والنزاع العربي — الاسرائيلي يشكل حالة خاصة يجب عند معالجتها بمنطق القانون الدولي مراعاة الظروف التاريخية التي مر بها النزاع ، فاسرائيل « كدولة » تعتبر ظاهرة سياسية لا تنطبق عليها أحكام القانون الدولي ، فهي كيان سياسي لا يوجد له أي امتداد تاريخي مرتبط بباقي كيانات المنطقة . واذا كان هنالك ضرورة قانونية لتصنيفها سياسيا لاغراض البحث فانه يمكن اعتبارها مرحلة متقدمة من الاستعمار الاستيطاني الذي يعتمد في بقائه واستمراره على الدعم البشري والمالي والعسكري الخارجي (موجات الهجرة وامدادات المال والسلاح)(١٠). ولما كان الاستيطان بمفهومه الاستعماري هو الاستيلاء غير الشرعي على أراضي الغير ، واقامة مجتمع غير قابل للنمو بالطرق الشرعية عليها ، فان موضوع الارض التي يقوم عليها هذا المجتمع يظل معلقا بنتيجة الصراع مع الاهالي الاصليين ، وبالتالي فان مسألة السيادة على الارض التي تقوم عليها فلسطين ستظل معلقة الى حين حسم النزاع نهائيا بينها وبين الشعب الفلسطيني الذي يعتبر الحكومة الاسرائيلية حكومة تمارس سلطة على أرض لا تملكها وعلى شعب لا تمثله ، ومن هذه الزاوية يعتبر دخول الدول العربية لحسم النزاع حول السيادة على فلسطين عام ١٩٤٨ مسألة تتعلق بنوع التحالف القومي بين الشعب الفلسطيني والشعوب العربية . ويرى العنبتاوي ان حالة الحرب تعتبر قائمة في فلسطين منذ عام ١٩٤٧ اي منذ رفضت الدول العربية مشروع التقسيم فقامت الحرب بينها وبين اسرائيل حول من يملك السيادة على فلسطين ، الاكثرية العربية أم الاقلية اليهودية . وعليه فان الحرب بدأت قانونيا في ١٥ مايو ١٩٤٨ أي يوم اعلان سلطة سياسية اسرائيلية في فلسطين(١١)، وعليه فان نقطة الخلاف بين الفلسطينيين واسرائيل هي السيادة على فلسطين ، فاذا اعترفت الدول العربية بهذه السيادة لاسرائيل فمعنى ذلك عمليا الغاء السيادة الفلسطينية . وهكذا يبدو ان انهاء حالة الحرب بين الدول العربية واسرائيل سيكون الخطوة الاولى في عملية الحسم التاريخي لمشكلة السيادة على فلسطين ، بحيث سيعتبر انهاء حالة الحرب اقرارا ضمنيا من الجانب العربي بوجود سيادة سياسية اسرائيلية على أجزاء من فلسطين وانه لمظهر من مظاهر هذه السيادة قبول الدول العربية لمبدأ التعامل مع الكيان الاسرائيلي كدولة تنطبق عليها أحكام القانون الدولي والعلاقات الدولية . ان اقرار مبدأ التعامل بموجب القانون الدولي يعني أكثر من ذلك ، انه يعني ان الدول العربية قد أقرت امكانية حسم موضوع السيادة على فلسطين بالطرق السياسية ودون اللجوء الى القوة ، وتكون قد أقرت بذلك بشرعية السيادة الاسرائيلية على جزء كبير من فلسطين وبالتالي اغلاق باب حق مطالبة أي طرف عربي (أو فلسطيني) بهذا الجزء . وتبقى المسألة المعلقة هي مدى حجم هذا الجزء وماهية الحدود التي سيتم الاعتراف باسرائيل على أساسها .

موضوع الاعتراف باسرائيل : قامت السياسة العربية منذ اعلان بريطانيا وعد بلفور (١٩١٧) وفرض الانتداب البريطاني على فلسطين (١٩٢٢) على أساس عدم الاعتراف لليهود بأي حق لاقامة كيان سياسي على أي جزء من فلسطين ، سواء أطلق على هذا الكيان اسم وطن ديني أو وطن قومي أو دولة اسرائيل . وظلت الدول العربية تواصل عدم الاعتراف بوجود أي مقومات شرعية لدولة اسرائيلية في فلسطين حتى بعد قيام هذه الدولة فعليا عام ١٩٤٨ واعتراف الامم المتحدة بها . وقد اعتمد الموقف العربي على عدة حجج قانونية من أهمها أن اسرائيل قامت على أرض عربية وان حكومة اسرائيل تمثل أقلية يهودية وهي حكومة معادية للاكثرية الفلسطينية التي كانت تعيش